حوار..

بقلم : احمد طلعت

اللهم فاشهد..!!

هل هناك مواطن واحد لا يشكو من البيروقراطية والروتين الحكومى..؟؟ وهل هناك جهة حكومية واحدة من وحدات القطاع العام لا تعطل مصالح المواطنين أو فى أحسن الظروف (تؤخرها) حتى ييأس المواطن من الحصول على حقه..؟؟

كلنا يعلم الإجابة على هذه الأسئلة، بما فى ذلك من يجلسون فى أعلى مناصب المسئولية فى الحكومة والقطاع العام، بل أن السيد رئيس الجمهورية نفسه يدرك حجم المشكلة (وخطورتها) إلى الحد الذى جعل سيادته فى خطابه الذى القاه يوم ٢٢ يوليو من عام ١٩٨٩ يعتبر القضاء على البيروقراطية هدفا قوميا..

ولقد أنشأت الدولة وزارة باكملها هى وزارة (التنمية الإدارية) كما سبق ان انشات من قبل جهاز (الرقابة الإدارية) وجهاز (النيابة الإدارية) من أجل محاربة اختلالات الجهاز الإدارى للدولة فى شقيها (الإيجابى) والمتمثل فى الإضرار بالمال العام، والتقصير فى المحافظة عليه، والإسراف فى إنفاقه بالإضافة إلى الشق (السلبى) وهو تعطيل مصالح المواطنين، وانتشار الرشوة بمختلف أشكالها، وتفشى (الواسطة) والمحسوبية فى اتفه الأمور وأعظمها شانا.

فهل استطاعت كل هذه الأجهزة أن توقف الفساد أو تقلل من حجمه؟؟ الكل يعرف الإجابة، بل ان تقرير الرقابة الإدارية عن عام ١٩٨٨ يقرر بزيادة الجرائم المالية فى أجهزة الدولة والقطاع العام حتى بلغت فى عام واحد أكثر من ٣٢ الف جريمة إلى جانب أكثر من ١٥ الف مخالفة إدارية..!!

وبديهى ان هذا العدد هو ما تم (ضبطه) والتحقيق فيه من الجرائم، وهو لا يمثل أكثر من ١٠٪ من مجموع الجرائم والمخالفات..

ولقد دفعت هذه الحقائق (المذهلة) واحدا من رجال القانون اللامعين هو الأستاذ رفعت أبو النجاه المحامى إلى اقتراح مشروع قانون جديد يحارب البيروقراطية والروتين وضعه فى نصوص محددة قابلة - بطبيعة الحال - للمناقشة أو التعديل، لكنها تصلح بالتاكيد (ورقة عمل) تبدأ بها الدراسة الجادة لمثل هذا القانون.

ولأن حق اقتراح القوانين - بنص الدستور - مقصور على الحكومة وأعضاء مجلس الشعب، ولأن الحكومة لم تفكر - حتى الآن - فى تقديم مشروع قانون فى هذا الشان، كما ان نواب مجلس الشعب مشغولون بما هو (أهم) من محاربة البيروقراطية والروتين، فإن الأستاذ رفعت أبوالنجاه لم يجد سبيلا لعرض مشروعه إلا بطبعه فى كتاب على نفقته الخاصة وإهداء نسخ الكتاب جميعها لأعضاء مجلس الشعب وكافة المسئولين عن التشريع فى الدولة، ومع ذلك فلم يتحرك عضو واحد فى مجلس الشعب لتبنى مشروع القانون، ولم يفكر مسئول واحد فى الدولة أن يستدعى مؤلف الكتاب لمناقشته فى مشروعه أو استيضاح بعض جوانبه..!!

ويقول الأستاذ أبوالنجاه فى كتابه هناك إجماع على الهدف، ومواطبة من الجميع على ترديد مظاهر البيروقراطية وتأثيراتها المدمرة، وهذا الإجماع لا يكفى وحده لتحطيم البيروقراطية، فالهدف لا يتحقق عشوائيا بدون برامج تنفيذية ومشاركة شعبية فعلية، وليست مجرد شعار فارغ من المضمون، حتى الوزارة المختصة والمسئولة أعلنت فقط تصريحات تؤجل المشكلة وتلقيها على رأس الأجيال القادمة، والتفكير الإيجابى الواقعى فى هذه المشكلة يقود إلى تساؤلات هامة.. هل نكتفى بترديد مظاهر البيروقراطية، دون حل حاسم، ونترك الهدف يتلاشى مثل ما حدث سابقا للثورة الإدارية، ويقوم مشروع القانون الذى وضعه الأستاذ أبوالنجاه على دعوة المواطنين أنفسهم للمحافظة على حقوقهم ويلزم الجهاز الإدارى وكافة المسئولين فيه بإعطاء الأولوية لإنجاز مصالح الجمهور، والكشف عن أى جريمة تقع وتسليط الضوء على مرتكبها بحيث يتوقى حدوث الجريمة قبل وقوعها، على مبدأ مستقر فى علم النفس الجنائى وهو خوف الجانى وتردده إذا تأكد بان الجريمة ستتكشف فور وقوعها، وبذلك فإن مشروع القانون المقترح يقضى على نصف الجرائم على الأقل بمجرد صدوره، والنصف الباقى يتضاءل بالتدريج وحتى نصل إلى نسبة عالية من طهارة ونظافة الجهاز الإدارى من الجرائم الإدارية وتعطيل مصالح الجمهور.

ويستطرد الأستاذ أبوالنجاه فيقول فى كتابه انه لا جدال فى ان المقاومة الشعبية للجريمة فى ظل القانون المقترح ترعى المجنى عليه وتحفظ حقوق المواطن الذى يقاوم الجريمة، وتحصنه من تسلط الجهاز الإدارى والمسئولين فيه، وانتشار روح المقاومة سوف يقضى على السلبية البشعة التى تسيطر على تصرفات المواطنين تجاه الجهاز الإدارى، فاغلبية افراد الشعب لا يهتمون - حاليا - بمقاومة الجريمة الإدارية بل ينظرون إليها على انها (أمر واقع) لا يملك أحد مقاومته، لان الدولة تحمى الجهاز الإدارى، وهو يحمى موظفيه، فكل من قاوم أو واجه جريمة إدارية يجد نفسه فى النهاية يحرث فى البحر أو يسير فى طريق مسدود..!!

وكانت نصيحتى للزميل الأستاذ رفعت ابوالنجاه ان يبعث بنسخة من كتابه إلى وزير التنمية الإدارية وأن يكتب له عليها إهداء يقول (الا هل بلغت، اللهم فاشهد)..!!